

وبينه قبل ذلك قال عبد الله بن سلام رضي الله عنه إذا كان نكراً على رجل حق فاعدا
 اليك هديته حمل ثبنا وحمل شعير وحمل قوت فلا تأخذ منه فانه سر با ومنها ما
 يفعلها كثير من الناس يبيع الطعام نسأفا إذا حل ثمنه أخذ عنه طعاما
 يسع عنه القاتع وقد ذكر العلماء أن هذا لا يجوز له من حيلة
 وقد روي في بيع الطعام بغيره ومنها ما يجوز في بعض البلدان إذا
 حل دين المسلم بأعه صا حبه على الذي هو في ذمته قبل قبضه فيبعه
 فيه وهو لم يقبضه وهذا لا يجوز إلا أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل قبضه ولا فرق بين من هو عليه وبين
 قبضه وفي الحديث عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع ما لم يقبضه
 فأذا باع الإنسان طعاما على ما يبيعه فقد باعه قبل قبضه وحصل له
 في مال لم يدخل في طعامه فصارت في هذا مخالفة لما نهى عنه النبي صلى
 عليه وسلم من البيع قبل القبض وأخذ من بيع ما لم يقبضه ومنها ما يجوز من كثير
 من الناس من مخالفة أمر الله وأمر كتاب ما نهى عنه في كتابه فإنه الله
 تعالى قال في بابها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية فأمر
 تعالى به إذا كان يطلق مطلقا مطلقا في السنة وذلك بان تكون المنة ملاحظة لطلبها
 لم يباعها فيه ونها العروج عن آخر جهام بينها الذي كانت فيه قبل
 الطلاق وأوجب عليها أن تعتد في بيتها ونهاها أن تخرج فلا يجوز من السر
 وعرجان يخرجهما ولا يجوز أن تخرج ولو تراضت هي والزوج
 على الخروج جوفلا رسالا تخرجوهن من بيوتهم ولا يخرجهن وقال
 تعالى وتلك حدود الله يبيعها قوم يعلمون ذكرا من من الناس يبيها وقد
 بهذا بيع هذه النفل الشديده فيها وصار هذا لها حد عند
 لأكثر من أمر الطلاق خرجت من بيتها الزوج واعتدت في بيت

أهلها